

«الشان»: 10,5 مليارات دينار حجم موازنة السنة المالية 2012/2013

1973 مليون دينار حجم رصيد إجمالي أدوات الدين العام في نهاية ديسمبر 2011

ديسمبر 2010)، ولقطاع المؤسسات المالية - غير البنوك - نحو 2,380 مليار دينار، أي ما نسبته 9,3٪، (نحو 2,837 مليار دينار، في نهاية ديسمبر 2010)، ولقطاع التجارة نحو 2,307 مليار دينار، أي ما نسبته 9٪، (نحو 2,299 مليار دينار، في نهاية ديسمبر 2010). وتشير النشرة، أيضا، إلى أن إجمالي الودائع لدى البنوك المحلية، قد بلغ نحو 30,583 مليار دينار، وهو ما يمثل نحو 69,4٪ من إجمالي مطلوبات البنوك المحلية، بارتفاع ملحوظ بلغ نحو 1,973 مليار دينار، عما كان عليه في نهاية ديسمبر 2010، أي بنسبة نمو بلغت نحو 6,9٪، (أي نحو 4,3 مرات نسبة نمو التسهيلات الائتمانية)، ويخص عملاء القطاع الخاص من تلك الودائع بالتعريف الشامل، أي شاملا المؤسسات الكبرى، مثل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية - لا يشمل الحكومة - نحو 26,800 مليار دينار، أي ما نسبته 87,6٪، ونصيب وديائع عملاء القطاع الخاص بالدينار، منها، نحو 24,659 مليار دينار، أي ما نسبته 92٪، وما يعادل نحو 2,141 مليار دينار بالعملة الأجنبية، لعملاء القطاع الخاص، أيضا.

أما بالنسبة إلى متوسط الفائدة على ودائع العملاء لأجل، بكل من الدينار الكويتي والدولار الأمريكي، مقارنة بنهاية ديسمبر 2010، فتذكر النشرة، أنه قد واصل انخفاضه الطفيف على الدينار الكويتي، وعادوا الارتفاع الطفيف، جدا، على الدولار الأمريكي لودائع الـ 3 أشهر، لينخفض الفرق في متوسط أسعار الفائدة، على ودائع العملاء لأجل، لصالح الدينار الكويتي، في نهاية الفترتين، إذ بلغ نحو 0,642 نقطة لودائع شهر واحد، ونحو 0,700 نقطة، لودائع 3 أشهر، ونحو 0,783 نقطة لودائع 6 أشهر، ونحو 0,842 نقطة لودائع 12 شهرا، فيما كان ذلك الفرق، في نهاية ديسمبر 2010، نحو 0,728 نقطة. لودائع شهر واحد، ونحو 0,786 نقطة لودائع 3 أشهر، ونحو 0,893 نقطة لودائع 6 أشهر، ونحو 0,972 نقطة لودائع 12 شهرا. وبلغ المتوسط الشهري لسعر صرف الدينار الكويتي، مقابل الدولار الأمريكي، نحو 277,407 فلسا لكل دولار، بارتفاع، لصالح الدينار الكويتي، بلغ نحو 1,4٪، مقارنة بالمتوسط الشهري لديسمبر 2010، عندما بلغ نحو 281,238 فلسا لكل دولار، وربما شجع استمرار الارتفاع في سعر صرف الدينار، مقابل الدولار، على الانخفاض الطفيف في مستوى الفائدة لصالح الدولار.

الكويت تراهن على مصيرها وليس على نموها

أبريل 2006، لينخفض معدل البطالة إلى نحو 8,3٪، أو بنحو 0,7٪ منذ سبتمبر 2011 عندما كان 9٪، تلك ما ذكرته الإيكونومست في 17 مارس 2012. والمتابع لما يحدث من تطورات للاقتصاد العالمي في زمن أزمة، يعجب من قدرة البشر على التأثير في مسار الأحداث متى ما عملوا بالطريقة الصحيحة، فأخطاء البشر في عام 2010، كانت تعصف بالاقتصاد العالمي وتعيده إلى أجواء ثلاثينيات القرن الفائت، ووجود عام 2011، وتحديدا من الجانب الألماني لاحقا الأمريكي، عكست ردة السيفينة إلى الاتجاه الصحيح ووحدها الكويت، التي لا تعمل سوى ليومها، فما كادت أسعار النفط ترتفع، حتى رقت سعر التعادل لموازنتها إلى حدود الـ 100 دولار أمريكي للبرميل، ناسية تماما ما عانته في ثمانينيات وتسعينيات القرن الفائت، وهي بذلك تراهن على مصيرها وليس على نموها، فقط، فيما لا تملك القدرة على إدامته أو التحكم في سوقه.



ذكر تقرير الشال الاقتصادي أن بنك الكويت المركزي أوضح في نشرته الإحصائية التقديرية الشهرية، لشهر ديسمبر 2011، أن رصيد إجمالي أدوات الدين العام، قد انخفض بما قيمته 65 مليون دينار، ليصبح 1973 مليون دينار، في نهاية ديسمبر 2011، بعدما كان 2038 مليون دينار، في نهاية ديسمبر 2010. وأدوات الدين العام تتكون من سندات الخزنة، الأطول أمدا، برصيد 1848 مليون دينار (1888 مليون دينار في نهاية ديسمبر 2010)، وأدوات الخزنة برصيد 125 مليون دينار (150 مليون دينار في نهاية ديسمبر 2010)، وقد بلغ متوسط أسعار الفائدة على سندات الخزنة، لمدة سنة، نحو 11,25٪، (منذ مارس 2010)، وعلى أدوات الخزنة، لمدة 3 شهور، نحو 10,915٪، (منذ أكتوبر 2011).

وتستأثر البنوك المحلية بما نسبته 95,6٪ من إجمالي أدوات الدين العام (نحو 93,7٪ في نهاية ديسمبر 2010). ويذكر مبلغ إجمالي الدين العام المحلي نحو 1973 مليون دينار، أي ما نسبته 5,5٪، من حجم الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لعام 2010، والذي بلغ نحو 35,634 مليار دينار. وتذكر نشرة بنك الكويت المركزي، أن إجمالي التسهيلات الائتمانية، للمقيمين، والقائمة من البنوك المحلية، قد بلغ نحو 25,612 مليار دينار، وهو ما يمثل نحو 58,1٪ من إجمالي موجودات البنوك المحلية، بارتفاع طفيف، بلغ نحو 410,7 ملايين دينار، عما كان عليه في نهاية ديسمبر 2010، وهي قيمة تمثل نسبة نمو بلغت نحو 1,6٪، فقط، خلال 2011.

وكانت معدلات نمو التسهيلات الائتمانية في الأعوام 2005 و2006 و2007 و2008 و2009 و2010، قد بلغت نحو 19,9٪، 26,3٪، 34,8٪، 17,5٪، 6,1٪، و10,4٪، على التوالي. وبلغ إجمالي التسهيلات الشخصية نحو 8,947 مليارات دينار، أي ما نسبته 34,9٪، من إجمالي التسهيلات الائتمانية (نحو 8,457 مليارات دينار في نهاية ديسمبر 2010)، وبلغت قيمة القروض المقسطة ضمنها نحو 5,136 مليارات دينار، أي ما نسبته 57,4٪ من إجمالي التسهيلات الشخصية، ولشراء الأسهم ضمنها نحو 2,641 مليار دينار، أي ما نسبته 29,5٪ من إجمالي التسهيلات الشخصية، وبلغت قيمة القروض الاستهلاكية نحو 823 مليون دينار. وبلغت التسهيلات الائتمانية لقطاع العقار نحو 6,756 مليارات دينار، أي ما نسبته 26,4٪ من الإجمالي، (نحو 6,466 مليارات دينار، في نهاية

مستوى ما قبل 12 سنة، وهو فارق ضخم لا يمكن أن يعزى إلى زيادة الإنتاجية، فهي تدرى، ولا التضخم ولا زيادة العدد، ولا يمكن المحافظة عليه، هامه عن زيادته.

ولعل الأهم هو أن آخر المعلومات المتوافرة يونيو 2011، من الهيئة العامة للمعلومات المدنية، تذكر بأن جملة العاملين من الكويتيين قد بلغ 381,6 ألف عامل، ضمنهم نحو 290 ألف عامل في القطاع العام، وهذا العدد هو كل ما خلقه الاقتصاد من فرص عمل في 65 سنة.

ويذكر تقرير اللجنة الاقتصادية الاستشارية، المقدم إلى سمو الأمير، بأن عدد العاملين من الكويتيين سيبلغ بعد 18 سنة، أي في السنة المالية 2030/2029 نحو 1,077 مليون عامل، أي إضافة نحو 700 ألف فرصة عمل جديدة، وتكرر، في 18 سنة. وإذا كان المتخرج، حاليا، يحتاج إلى الانتظار لسنة على الأقل، لإيجاد حين أو مكان له، مع غياب العمل الحقيقي، فالسؤال لكل صاحب ضمير، والفاقد والكذاب بلا ضمير، ما نوع المستقبل الذي سنورثه لـ 700 ألف قادم صغير إلى سوق العمل، على اختلاف مناطقهم ومذاهبهم؟ والكلام هنا للحكومة، إن واجبها هو التصدي للانفلات، وقد أبدت، أخيرا، بعض الصلابة، فهي المهيمته على مصالح البلد، وهي المسؤولة، أدبيا وسياسيا، عن مصيرها ومصير صغارها، ولا أي منصب، مهما علا، يوازي هذه المسؤولية، ما لم تحفظ هذه الأمانة.



ارتفاع ملحوظ في عوائد النفط لسنة المالية الحالية

ومعاييرها وعدالتها. وفي السنة المالية 2000/1999، بلغت المصروفات العامة الفعلية من الحساب الختامي نحو 4010 ملايين دينار، وبلغت ضمنها مصروفات الباب الأول، أو الرواتب والأجور المباشرة، نحو 1339 مليون دينار، ونحن نفترض أن الرواتب سجلت المدارس بعد الزيادات أكبر ظاهرة للتغيب في شهر فبراير الفائت.

وكان نجوم الإضرابات الأسبوع الفائت مفتوشة الجمارك وموظفي الخطوط الجوية الكويتية، والأمم هنا لا علاقة له بالمضبوطات أو الانتظام في العمل أو الريح والخسارة، ولكن، له علاقة بالعشوائية وعدم العدالة، أي غياب الرؤية الموحدة للمبدأ من الزيادة

بإقرار كوار القطاع النفطي، قبل أن يجف حبر تشكيل اللجنة، وتحت أقرب مبرر وهو أنها زيادات لن تكلف الخزينة العامة فلسا واحدا. ثم جاء كادر المعلمين من دون ربط المكافأة بساى جهد لصناعة الإنسان الصغير، وعلى العكس، سجلت المدارس بعد الزيادات أكبر ظاهرة للتغيب في شهر فبراير الفائت. وكان نجوم الإضرابات الأسبوع الفائت مفتوشة الجمارك وموظفي الخطوط الجوية الكويتية، والأمم هنا لا علاقة له بالمضبوطات أو الانتظام في العمل أو الريح والخسارة، ولكن، له علاقة بالعشوائية وعدم العدالة، أي غياب الرؤية الموحدة للمبدأ من الزيادة

أخطر ما يحدث حالياً

هو استخدام المالية العامة لشراء الود

السياسي أو للتغطية

على فساد ظاهر

و أوضح أنه بدأت سبحة الكوادر بالانفراط في عام 2006 بكوادر الجامعة، في سابقة لا علاقة لها بالإنتاجية والمستوى التعليمي لمخرجات التعليم العالي، أي لا علاقة لها بصناعة البشر، وهو العامل الأهم، وإنما انحصرت، فقط، باسترضاء العاملين، وحدث أخطرها عندما شكل صاحب السمو الأمير اللجنة الاقتصادية الاستشارية في أغسطس 2011، وقامت الحكومة

0,55٪ نسبة ارتفاع العائد على معدل موجودات «بوبيان»



أداء جيد لـ «بوبيان» في 2011 تحت قيادة «الوطني» له

وارتفعت مخصصات انخفاض القيمة بنحو طفيف أي نحو 53 ألف دينار، حين بلغت 12,22 مليون دينار، مقارنة مع 12,17 مليون دينار في 2010، وارتفعت خسائر الاستثمارات (وهي خسائر غير محققة) بنحو 3,8 ملايين دينار أي نحو 63,3٪ حين بلغت نحو 9,8 ملايين دينار مقارنة مع 6 ملايين دينار في 2010.

من جانب آخر، ارتفع مجموع موجودات البنك بما قيمته 235,5 مليون دينار، أي ما نسبته 17,9٪، ليلعب نحو 151,8 مليون دينار، مقابل نحو 136,3 مليون دينار، في 2010، وارتفع بند تمويلات إسلامية للعملاء بنحو 24,9٪ أي نحو 205,5 ملايين دينار ليلعب نحو 1030,1 مليون دينار (66,4٪ من إجمالي الأصول)، مقارنة مع 824,6 مليون دينار (62,6٪ من إجمالي الأصول) في 2010، وارتفع بند النقد والندف المعادل بنحو 36,5٪ أي نحو 51,3 مليون دينار وصولاً إلى 191,9 مليون دينار (12,4٪ من إجمالي الأصول)، مقارنة مع 140,7 مليون دينار (10,7٪ من إجمالي الأصول) في 2010، بينما انخفض المستحق من البنوك بنحو 13,4٪ أي نحو 19,7 مليون دينار وصولاً إلى 128,1 مليون دينار (8,3٪ من إجمالي الأصول)، مقارنة مع

استعرض تقرير الشال الاقتصادي البيانات المالية لبنك بوبيان عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011، حيث بلغت الأرباح، قبل حقوق الأقلية، نحو 8 ملايين دينار، في 2011، مقابل نحو 6,1 ملايين دينار، في 2010، وهو ما يعني ارتفاعاً، بنسبة 31,4٪، وقمته مع 1,9 مليون دينار، حيث حقق هامش صافي الربح مستوى يحدود 11,5٪، مرتقفاً عن مستوى 2010 البالغ نحو 10,4٪. ويلاحظ من تحليل البيانات المالية، الارتفاع في إيرادات التشغيل بنحو 11,5 مليون دينار أي بنسبة 20,1٪ عندما بلغت نحو 69,1 مليون دينار مقارنة مع 57,5 مليون دينار في 2010، ويعود سبب الزيادة إلى ارتفاع بند إيرادات من المراجعات والتمويلات الإسلامية الأخرى بنحو 28,5٪ أي ما يعادل 11,7 مليون دينار وصولاً إلى 52,9 مليون دينار، مقارنة مع 41,2 مليون دينار عام 2010، وارتفاع بند حصة في نتائج شركة زميلة بنحو 2,5 مليون دينار، وصولاً إلى 3,6 مليون دينار، مقارنة مع 1,1 مليون دينار في 2010، بينما تراجع بند صافي إيرادات الأرباح والعمولات بنحو 3,5 ملايين دينار أي نحو 47٪ عندما بلغ 3,9 ملايين دينار مقارنة بما قيمته 7,5 ملايين دينار

في العام السابق، فيما ارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية بنحو 5,6 ملايين دينار وصولاً إلى 38,7 مليون دينار مقارنة مع 33,1 مليون دينار في 2010، حيث ارتفع كل من بند توزيعات للمودعين بنحو 2,6 مليون دينار حين بلغ 11,7 مليون دينار مقارنة مع 9 ملايين دينار في العام السابق، وبند مصروفات عمومية وإدارية بنحو 2,3 مليون دينار، حين بلغ 15,6 مليون دينار، مقارنة بما قيمته 13,3 مليون دينار في العام السابق.

الحكومة الإيطالية تفر إصلاحات سوق العمل المثيرة للجدل

روما - دب.أ: أقرت حكومة رئيس الوزراء الإيطالي ماريو مونتي خطة مفيرة للجدل لإصلاح سوق العمل الإيطالية لتخفيف شروط تسريح العمالة، وسترفع الحكومة هذه الإصلاحات إلى البرلمان لأقرارها، وقالت الحكومة الإيطالية في بيان «هذه الإصلاحات طال انتظار البلاد لها ومأمولة جدا بالنسبة لأوروبا»، وأشارت الحكومة في أن إقرار هذه الإصلاحات جاء بعد محادثات متولة مع ممثلين لل نقابات العمالية الرئيسية في إيطاليا والتي تعارض أغلبها أكثر هذه الإصلاحات وكذلك مملو أصحاب العمل، على صعيد آخر، أكد ممثل شركة «ميد» الإيطالية في الشرق الأوسط مايك يعقوب استعداد الشركة لتمويل مشروع قناة البحرين بـ 5 مليارات دولار وبفائدة ضئيلة جدا، ونقلت وكالة الأنباء الأردنية الرسمية (بترا) عن يعقوب قوله أن «مسؤولي الشركة اجتمعوا مع مسؤولين أردنيين حول مشروع قناة البحرين». وأعرب يعقوب كذلك استعداد الشركة لتمويل أي مشاريع تنموية أخرى في الأردن.

البرازيل تدعم إنشاء مصرف للتنمية لدول بريكس

برازيليا - أ.ف.ب: صرح وزير الصناعة والتجارة البرازيلي فرناندو بيمانتييل بأن بلاده تدعم إنشاء بنك للتنمية للدول الناشئة وهي مسألة سنتناقشها الدول الخمس في مجموعة بريكس في قمتها الأسبوع المقبل في نيودلهي، وقال بيمانتييل في مؤتمر صحافي أن «النقطة الرئيسية لجدول أعمال القمة الرابعة لبريكس الخميس المقبل هي اقتراح إنشاء بنك، بنك للاستثمار الدولي في الدول الخمس «البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا». وأضاف «نحن مهتمون جدا بذلك»، موضحا أن الاقتراح الذي مازال في بداياته يلقي تشجيعا من الهند.

تولي على التوالي مناصب وزير الزراعة ورئيس مجلس إدارة البنك المركزي في الحكومة الكولومبية والمدير التنفيذي للجنة الاقتصادية أميركا اللاتينية والكاريبي لست سنوات. وبين عامي 2003 و2007 كان مساعداً لأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وهو حاليا استاذ في معهد الشؤون العامة والدولية في جامعة كولومبيا في نيويورك. ● جيم يونغ كيم: (52 عاما) المرشح الأميركي ولد في كوريا الجنوبية لكنه نشأ في ولاية أيوا. ونال شهادة في الطب وعلم الأنتروبولوجيا من جامعة هارفارد وكان استاذاً في جامعات طب عديدة. وفي عائلة أرستقراطية من جنوب نيجيريا، وحصلت على شهادة في الاقتصاد من جامعة هارفرد وعلى شهادة دكتوراه في الاقتصاد والتنمية من معهد ماستشوستس للتكنولوجيا. وفي آخر منصب تولته في البنك الدولي، كانت مساعدة المدير العام قبل أن تولفها الحكومة النيجيرية الجديدة الإشراف على الإصلاحات المالية. وهي متزوجة من طبيب جراح وليدهما أربعة أولاد. ● خوسيه أنطونيو اوكامبو (59 عاما) خبير اقتصاد عمل لحساب الحكومة الكولومبية والأمم المتحدة.

الي حد كبير على مساهمات أغنى دولها لتمويلها. والقروض التي توزعها الجمعية الدولية للتنمية و يوافق عليها الأعضاء الـ 25 في مجلس إدارة البنك الدولي الذين يمثلون الدول الأعضاء الـ 185. تتسد خلال ثلاثين أو أربعين سنة مع فترة سماح من عشرة أعوام ودون فوائد. وقدمت هذه الجمعية منذ تأسيسها قروضا وهيات تبلغ قيمتها أكثر من 161 مليار دولار، بوقتها ما بين سبعة وتسعة مليارات دولار سنويا، ذهب حوالي 50٪ منها لأفريقيا، وإلى جانب هاتين المنطقتين الأساسيتين، تساهم ثلاث مؤسسات أخرى في بناء مجموعة البنك الدولي، هي: الشركة المالية الدولية التي تعرض تمويلات لتشجيع الاستثمار الخاص في الدول النامية، وهذا يجري حاليا في أكثر من مائة بلد. وبلغت قيمة محفظتها من الديون 48,8 مليار دولار في 2011. ● الوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمارات التي تقدم للمستثمرين ضمانات ضد الخسائر المرتبطة بالمخاطر غير التجارية في الدول النامية. ● المركز الدولي لتسوية الخلافات المتعلقة بالاستثمارات الذي يؤمن كليات دولية للمصالحة والتحكيم في النزاع المرتبطة بالاستثمارات. ويعمل أكثر من تسعة آلاف شخص في مكاتب البنك الدولي في العالم.

ينظمون مقابلات رسمية مع المرشحين الثلاثة في العاصمة الأميركية (واشنطن) مع بدء عملية اختيار الرئيس الجديد بالإجماع قبل ألتزام 20 أبريل المقبل. والبنك الدولي هيئة دولية مهمتها الحد من الفقر في العالم عبر دعم التنمية. وقد تأسس هذا البنك مع توامه صندوق النقد الدولي في مؤتمر بريتون وودز (الولايات المتحدة) في 1944. وهو يضم اليوم 187 دولة عضوا ومقره في واشنطن. وقد سمي أولا المصرف الدولي لإعادة الاعمار والتنمية. ويتالف البنك عليهما من مؤسستين مترابطتين هما البنك الدولي لإعادة الاعمار والتنمية والجمعية الدولية للتنمية. وتقدم المؤسسة الأولى قروضا للدول ذات الدخل المتوسط والدول الفقيرة القادرة على تسديد الديون مثل المكسيك وروسيا والجزائر وغواتيمالا. اما المؤسسة الثانية فتقدم قروضا أو اعتمادات بلا فوائد ومنح للبلدان الأكثر فقرا في العالم. وخلال سنته المالية التي انتهت في 30 يونيو الماضي، وافق البنك الدولي على تقديم قروض جديدة بقيمة 57,3 مليار دولار. ويحصل البنك الدولي لإعادة الاعمار والتنمية على موارده من الأسواق الدولية للرساميل بينما تعتمد الجمعية الدولية للتنمية

أميركي يتنافس مع كولومبي ونيجيرية على رئاسة البنك الدولي



الإعلام الصيني يصف ترشيح جيم للرئاسة بالمخيب لآمال الدول النامية

بكين - أ.ش.أ: وصفت وسائل إعلام صينية أمس ترشيح جيم يونغ كيم «الأميركي من أصل كوري» لرئاسة البنك الدولي بأنه مخيب لآمال الكثيرين حول العالم خاصة دول العالم النامي، موضحة أن مواطنًا أميركيًا آخر سيقود هذه المنظمة العالمية مرة أخرى بعد مرور ما يزيد على 6 عقود على تأسيسها رغم ما يقال عنه إنه أكثر المرشحين ملاءمة للمنصب، يبرهن على الهيمنة الأميركية على البنك الدولي. وأشارت وسائل الإعلام الصينية، في تعليقاتها الصادرة، إلى أنه لكي تعمل هذه المنظمة الدولية بكفاءة أكبر في ظل المزيد من الشرعية، ينبغي أيضا إسقاط النظام المعمول به لاختيار رئيسها، إذ إنه يتم اختياره فقط على أساس الجدارة الشخصية والقواعد غير المنصوص عليها التي لا تمكن سوى مواطن أميركي من رئاسة هذه المنظمة الدولية. ورأت أن الولايات المتحدة تحتاج إلى التوقف عن احتكار هذا المنصب الرفيع في البنك الدولي لأن الدول النامية، ولاسيما الكثير من الاقتصادات الصاعدة، تلعب دورا متزايد الأهمية في تعزيز النمو الاقتصادي والحد من الفقر، مستشهدة برأي خبراء البنك الدولي من أنه ينبغي أن يأتي رئيسه المستقبلي من تلك البلدان النامية الناجحة التي حققت إنجازات ملحوظة في الحد من الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي المحلي وتحسين المستويات المعيشية.